النـــــــــــــــصُّ
(المفهومُ ، والمصطلحُ ، وعلاقتُهُ بالجملةِ)
في ضوءِ علمِ اللغةِ النَّصِّيِّ

د. إبراهيم محمد عبد الله العلاقي
جامعة المرقب ـ كلية إعداد المعلمين ـ ترهونة

تنوعت تعريفات النص وتداخلت ، فارتكز بعضها على تتابع الجمل ، وجعل بعضها التماسك والترابط أساسا في تعريفه ، وهناك من يربط النص بالمضمون ، وهناك عدة تعريفات لا تهمل الجانب التداولي وتؤكد أهميته في حد النص، وهذه التعريفات الكثيرة للنص يمكن في حالات قليلة أن تعمم ، وأن تصف هذه الظاهرة المركبة (النص) وتوضحه بوصفه وحدة تؤدي عملها داخل عمليات الاتصال [1] .

وفي البداية يجدر الإشارة إلى أن مصطلح (النص) في الدراسات اللغوية يقترب في معناه اللغوي من معناه الاصطلاحي ، إذ يدور الأول حول مجالات دلالية معينة يمكن من خلالها التقريب بينها وبين المعنى الاصطلاحي [2] .

فقد جاء في (لسان العرب) : " النص لغة : نصص النص : رفعك الشيء ، ونص الحديث ينصه نصا : رفعه ووضعه على المنصة ، أي على غاية الفضيحة والظهور ، والمنصة : ما تظهر عليه العروس لترى ، ونص المتاع نصا : جعل بعضه على بعض ، وأصل النص : أقصى الشيء وغايته " [3] .

فالنص من خلال تعريفاته الاصطلاحية ـ كما سنرى ـ هو ضم الجملة إلى الجملة بالعديد من الروابط ، والمعنى اللغوي كونه أقصى الشيء وغايته ، فهو تمثيل لكونه وحدة لغوية يمكن الوصول إليها .

" ولم يكن حظ مصطلح (نص) أسعد حالا من مصطلح (جملة) فلا يوجد تعريف معترف به من قبل عدد مقبول من الباحثين في اتجاهات علم لغة النص بشكل مطلق " [4] .

إن صعوبة وضع حد للجملة ـ في حد ذاته ـ قد أضاف مشكلة عند تحديد النص .

وقد عرف (هاليداي) و : (رقية حسن) النص بأنه : " وحدة من التنظيم الدلالي الموقفي" [5] ، أي أنه استمرارية معنوية وانتظام المعاني في السياق " فالنص شرطه الجوهري أن يكون كلا موحدا منتظما في وحدة دلالية لا تجميعا محضا بين جمل يعوزها الترابط الدلالي ، سواء في ذلك أن يكون نصا منطوقا أو مكتوبا" [6] .

فالنص من خلال تعريف كل منهما متوالية من الجمل المترابطة فيما بينها ، التي تشكل وحدة دلالية ضمن بنية نصية ، ومكونات هذا التعريف يمكن توضيحها :

ـ تكون النص من متوالية من الجمل المترابطة ، فإن كان النص يتكون من متوالية من الجمل فليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص .

ـ متوالية الجمل هذه تتصف بالتماسك والانسجام اللفظي (الخطي) وذلك باستخدام الوسائل اللغوية المعروفة ـ أو المعنوية ـ وذلك عند تقبل كل جملة من المتوالي للتفسير والتأويل ، وتعتبر امتدادا لتأويل غيرها [7] .

إذن ، فالنص يتألف من عدد ما من العناصر ، تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخلية التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر ، ... يضاف إلى هذه العلاقات علاقات أخرى بين النص ومحيطه المباشر وغير المباشر ، ويؤدي الفصل بين هذه العناصر الداخلية أو إسقاط أي منها أو إغفال أية علاقات سواء أكانت داخلية أم خارجية إلى العجز عن إثبات الوحدة الكلية أو التماسك والانسجام الدلاليين للنص [8] .

وقد حد (فاينريش) النص بأنه : " تكوين حتمي يحدد بعضا ؛ إذ تستلزم عناصره بعضها بعضا لفهم الكل " [9] ، وهو كذلك : " عبارة عن جمل أو متتاليات متعاقبة خطيا ، ولكي تدرك كوحدة متماسكة ، تحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة تصل بين أجزاء النص" [10] .

ونجد (فاولر) في كتابه : (اللسانيات والرواية) يعرفه بأنه عند اللساني : " متوالية من الجمل المترابطة فيما بينها تشكل استمرارا أو انسجاما على صعيد تلك المتوالية "[11] .

ويرى (برينكر) أن النص : " مجموعة منظمة من القضايا أو المركبات القضوية ترابط بعضها مع بعض على أساس محوري موضوعي ـ أو جملة أساس من خلال علاقات منطقية دلالية " [12] ، فأجزاء النص تتعالق لتشكل وحدة دلالية كلية .

ويعرف (الأزهر الزناد) النص بأنه : " نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض ، هذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كل واحد "[13] .

ويشترط (هاليدي) و (رقية حسن) وجود علاقة بين الجمل لتشكل نصا [14] ، ويعود (برينكر) ليعرف النص بأنه : " تتابع مترابط من الجمل ، وينتج من ذلك أن الجملة بوصفها جزءا صغيرا ترمز إلى النص ، ويمكن تحديد هذا الجزء بوضع نقطة أو علامة استفهام أو علامة تعجب ، ثم بعد ذلك وصفها أنها وحدة مستقلة نسبيا "[15] .

وينتقد (شبلنر) هذا التعريف ويرى أنه : " يوضح النص بالجملة ، والجملة من خلال النص "[16] .

من خلال التعريفات السابقة للنص نلحظ وجود قاسم مشترك بين جل هذه التعريفات ، هذا القاسم هو تأكيد الترابط وهي خاصية نجدها في معنى كلمة (Textus) التي تعني (نسيج) أي من جمل مترابطة .

ونجد أن (جارلسون) يصور خصيصة هذا الترابط من خلال تخيل النص حوارا جيد التكوين ، في مثل هذا الحوار تكون كل كلمة أو جملة هي رد على أخرى سابقة عليها ، وفي الوقت نفسه مثيرة لأخرى لاحقة لها وهكذا حتى يصبح لدينا في النهاية حوار تتعالق كل أجزائه بعضها ببعض [17] .

وثمة تعريفات لا تهمل الجانب التداولي وتؤكد أهميته في حد النص ، من ذلك تأكيد (دي بوجراند) : " أن الصفة المميزة للنص هو وقوعه في الاتصال أيا كان حجم النص "[18] .

فلم تعد الجوانب النحوية تراعى فحسب بل اشترط في النص مراعاة جوانب أخرى دلالية وتداولية ، فالجمل وأشكال القول الأخرى (المنطوقات اللغوية) يتماسك بعضها مع البعض الآخر دلاليا من خلال المعلومات التي يقدمها النص ، بحيث لا يجد المستمع أو القارئ فراغا أو ثغرة عند توصيل المعلومات [19] .

ويؤكد (ديفيد كريستال) الوظيفة الاتصالية في تعريفه للنص ، ويذكر نماذج للنص مثل التقارير الإخبارية والقصائد وحتى إشارات الطريق وغيرها [20] .

ويرى (فولفجانج) و (فيهفجر) أنه يمكن انطلاقا من المطلب القائل إن علم لغة النص لا يصف أبنية النص فحسب بل ينبغي أن يحدد العمل الاتصالي للنصوص أيضا ـ بأن يرصد أحيانا الميل إلى تجاوز الحدود باتجاه علم الاتصال .... ، فمجال علم النص ببساطة إذن يضم فيما يضم وصف كل ظواهر عملية الاتصال وقيوده ، مثل هذا التوسع إذن ، يكون معقولا إذا ما وسع مفهوم النص توسيعا كبيرا كما فعل (كالماير) وآخرون في قولهم : النص هو مجموع الإشارات النصية التي ترد في تفاعل اتصالي ، فهذا التعريف للنص يضم أيضا إشارات اتصالية غير لغوية [21] .

إذن ، قد تم توسيع مفهوم النص من خلال مفهوم التماسك التي ليست له طبيعة نحوية فحسب ، بل يتضمن في الوقت نفسه جوانب تتعلق بموضوع النص وجوانب دلالية وتداولية أيضا [22] .

فالنص يمكن تحديده من خلال سمات (علامات) اتصالية تداولية ودلالية ـ محورية وأسلوبية لا تظهرها الجملة ـ فالآراء الجديدة تعتمد في نظرية النص على السياق الاتصالي وما يتضمنه عمليا ، وترى أن النصوص ليست سوى الاتصال الاجتماعي [23] ، فالبنية النصية كما يرى الدكتور (سعيد بحيري) : " بنية معقدة ذات أبعاد أفقية ، وتداخل دلالي متلاحم ، ما يجعل دراسة مكوناتها الجزئية دراسة منعزلة دراسة قاصرة .... فالقواعد في تحليل النص هي قواعد دلالية تداولية في المقام الأول تعضدها القواعد التركيبية التي تمثل الثوابت الأولية " [24] .

وقد وضع (بوجراند) معايير يكون النص بها كلا موحدا متكاملا دالا ، لا مجرد سلسلة من الكلمات والجمل غير المترابطة ، وهذه المعايير السبعة هي :

السبك : وهو معيار الترابط الرصفي ، ثم الالتحام وهو معيار الترابط المفهومي ، ثم القصد فالقبول ، فرعاية الموقف ، فالتناص ، فالإعلامية ، وهذه المعايير الخمسة الأخيرة معايير للنص على إطلاقه ، وأوثق هذه صلة بالنص هما السبك والالتحام (الحبك) [25] .

وقد عرف كل من (درسلر) و (بوجراند) النص استنادا إلى هذه المعايير بأنه حدث اتصالي تتحقق نصيته إذا اجتمعت له سبعة معايير هي الربط والسبك والقصدية والمقبولية والإخبارية والموقفية والتناص [26] .

وهناك من يعرف النص ويربطه بالمضمون من ذلك (سوينسكي) الذي يقول : " النصوص إبداعات لغوية يستدعيها واقع معين ووجهة نظر فعلية معينة ، ويجب أن تدرك في إطار هذه الخاصية على أنها أبنية المعنى"[27] ، أي أنه يربط بين مضمون النص والنص ، فالاهتمام ينصب على المضمون أولا ، فالنصوص التي لا يستطيع مستقبلوها أن يعثروا فيها على تسلسل المعاني والمفاهيم على نحو مترابط ، هي النصوص التي توصف بأنها لا معنى لها .

ويمكن لنا أن نضع تعريفا للنص بناء على ما سبق عرضه بأنه : (جمل متتالية مترابطة دلاليا في موقف اتصالي) ، والسؤال الذي نطرحه هو : ما علاقة النص بالجملة ؟ وهل تجاوز نحو النص الجملة ؟ .

علاقة الجملة بالنص :

يمكن القول بوجه عام " إنه حتى منتصف الستينات كان ينظر إلى الجملة وحدها على أنها الوحدة الأساسية في علم اللغة ، وهي أكبر وحدة يمكن تعيينها ومن ثم متاحة للوصف اللغوي ، ويتضح هذا الموقع الأساسي لعلم لغة الجملة في أجلى صورة في تعريف (بلومفيلد) تعريفا شكليا صارما : الجمل شكل لغوي مستقل لا يتضمنه من خلال أي تركيب نحوي شكل لغوي أكبر منه "[28] ، وقد اعتبر (شبلنر) أن وحدة الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي ، وهكذا يمكن الحكم بقبول جملة ما إذا أرجعها الإنسان إلى الجملة السابقة ، وتتضح الحاجة إلى إرجاع المسائل العلمية البسيطة إلى معلومات الجمل السابقة ، فلا يمكن ترجمة جملة (كان أزرق اللون) إلى الفرنسية دون الرجوع إلى السياق ، فبناء على السياق اللغوي - وكذلك المقام - يمكن توضيح هذه الجملة بطرق متعددة هكذا :

- اشتريت دولابا قديما ، كان أزرق اللون .
- ينظر البحار باستحسان إلى السماء ، كانت زرقاء اللون .
- أخذت عينة من دم السائق ، كان أزرق اللون .

لذا ينبغي لفهم الجملة الأولى (كان أزرق اللون) دلاليا تحليل الجملة السابقة على الأقل .

إن مثل هذه الاستفسارات وغيرها في علم اللغة ـ التي لا يمكن الإجابة عليها إذا ما عدت الجملة الوحدة اللغوية ـ أدت بالضرورة إلى تجاوز حدود الجملة [29] .

وقد اعتبر (فولفجانج) و (فيهفجر) أن الجمل المفردة الصحيحة نحويا لا يمكن أن تفسر بأية حال من الأحوال على أنها وحدات تامة من الناحية الاتصالية دائما ، فعند القول (1 أ) ناقشا .... وضع العلاقات الثنائية وحددا المجالات الممكنة للتعاون المستقبلي (صحيفة يومية) .

صعوبة الفهم الناشئة عند تلقي تلك الجملة المبتورة ، تزول إذا أكملت تلك المنطوقات بجمل تحدد كنه علاقات الإحالة المتضمنة في (1 أ) .

(1 ب) التقى وزير الشؤون الخارجية لجمهورية النمسا زميله الهولندي يوم الخميس في لاهاي للتباحث في القضايا الدولية الراهنة .

ناقشا .... وضع العلاقات الثنائية وحددا بذلك المجالات الممكنة للتعارف المستقبلي .

فقد خصصت بعض وسائل نحوية فيما يبدو لتحديد مثل تلك العلاقات الإحالية المتجاوزة حدود الجملة ، ومن ثم فهي لا يمكن أن تتضح في مثل جمل مفردة مبتورة (أو على الأقل لا تتضح بما فيه الكفاية) وكان اللغويون انطلاقا من إدراكهم المحدودية الواضحة للنماذج الحالية في وصف الجملة ، قد عبروا عن ضرورة توسيع مجال علم اللغة النظامي المحصور في الجملة ، فيمتد " علم لغة الجملة التقليدي إلى علم اللغة النصي أو علم لغة لما بعد الجملة " [30] .

فالجملة في النص " لا تفهم في حد ذاتها فحسب ، وإنما تسهم الجمل الأخرى في فهمها ، وهذا يبين أن الجملة ليست وحدها التركيب الذي تحدد به المعنى ، وإنما تحدد المعنى أساسا من خلال النص الكلي الذي تتضامن أجزاؤه وتتآزر ، وعلى الرغم من علاقات التبادل المحورية بين الجملة والنص فإنهما لا يمكن أن يتساويا أو يتبادلا ، فقد أثبت النص أنه وحدة كبرى ذات طبيعة خاصة تتطلب ـ في العادة ـ وحدات الجملة ، على الأقل من الناحية النحوية ، ومع ذلك فالنص لا يطابق الجملة إلا بشكل استثنائي [31] .

وقد عني علم اللغة النصي بظواهر تركيبية تخرج عن إطار الجملة المفردة ، التي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دقيقا إلا من خلال وحدة النص الكلية [32] . فدلالة الجملة بمفردها لا تقدم سوى القليل بالنسبة لما يقدمه النص ، فهي لا تحقق ترابط النص ، من جهة أنه سلسلة متتابعة من الجمل يكون بينها ترابط دلالي [33] .

إن الجملة في النص " ذات دلالة جزئية ، ولا يمكن أن نتوصل إلى هذه الدلالة في إطار هذا التصور الذي يلتزم مفهوم كلية النص إلا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة فيما يسمى بالتتابع أو التوالي الجملي للنص ، فإذا كان التوجه إلى الحكم على الدلالة الجزئية في جمل مفردة معزولة عن سياقها ممكنا أو مقبولا ، فإنه غير صحيح ومحدود وقاصر إذا ما أريد تحديد دلالات مجموع الجمل التي تشكل أبنية النصوص ، إذ إن النص لا يجيز وجودا مستقلا تركيبيا أو دلالة لعناصره ، حيث لا تكون القيم الجزئية ذات اعتبار كبير إلا باشتراكها في القيمة الكبرى التي تشكل جوهر البنية الكلية للنص " [34] .

فإذا كانت الجملة وحدة نحوية فإن النص ليست وحدة نحوية أوسع أو مجرد مجموع جمل أو جملة كبرى وإنما وحدة من نوع مختلف ، وحدة دلالية ، الوحدة التي لها معنى في سياق ، هذه الوحدة الدلالية تتحقق أو تتجسد في شكل جمل [35] .

" ولما كان تجاوز حد الجملة (*) أمرا أساسيا لإدراك النصية فقد وصفت النصوص بأنها كليات متجاوزة الجملة " [36] .

ويحدد (بوجراند) الفروق الجوهرية بين النص والجملة في الآتي :

1 . النص نظام فعال ، على حين نجد الجمل عناصر من نظام افتراضي .

2 . الجمل كيان قواعد خالص يتحدد على مستوى النحو فحسب ، أما النص فحقه أن يعرف تبعا للمعايير الكاملة للنصية التي سبق تحديدها .

3 . إن قيود القواعد المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النص يمكن أن يتم التغلب عليها بواسطة الاهتمام بتحفيزات تعتمد على سياق الموقف .

4 . التمييز بين ما يطابق القواعد وما لا يطابقها تمييز تقابلي ثنائي ... فالحكم أن تركيب ما يعد جملة يتم بمقارنة هذا التركيب بالأنماط التي تسمح بها القواعد النحوية ، أما

التمييز بين ما يعد (Text) وما لا يعد نصا فلا يتم بمثل هذه المقارنة الآلية ، فكون النص مقبولا أو غير مقبول يتم بحسب درجة معقدة لا بحسب تقابل ثنائي .

5 . ينبغي للنص أن يتصل بموقف يكون فيه ، تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف ، وهذه البيئة الشاسعة تسمى سياق الموقف ، أما التركيب فهو سياق البنية .

6 . إن النص تجل لعمل إنساني ينوي به شخص أن ينتج نصا ، ويوجه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة .... وليست الجملة عملا ؛ ولهذا كانت ذات أثر محدود في المواقف الإنسانية ، لأنها تستعمل لتعريف الناس كيفية بناء العلاقات النحوية فحسب .

7 . النص ينظر إليه ويتم فهمه في صورة توال من الوقائع ، وفي المقابل يجري النظر إلى الجمل بوصفها عناصر من نظام ثابت متزامن .

8 . إن الأعراف الاجتماعية تنطبق على النصوص أكثر ما تنطبق على الجمل .

9 . العوامل النفسية أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل .

10 . إن النصوص تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف على اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل [37] .

هذه الفروق الجوهرية التي حددها (بوجراند) بين النص والجملة، فلم تعد الجملة بنية مكتفية بنفسها " بمعنى أن الجملة المجردة تحتاج إلى جاراتها من الجمل حتى تتضح دلالتها وضوحا كاملا ، وحتى يتحقق الإخبار والإعلام المقصود من وجود النص " [38] .

ويرى (الأزهر الزناد) أن : " اندراج الجملة أو الجمل في النص مطرد ضروري ؛ لأنها مكوناته المباشرة ، أما اندراج النص في الجملة فهو ممكن ، ثم أن العلاقات بين مكونات الجملة تختلف من حيث النوع والمدى والاتجاه عن العلاقات بين مكونات النص ، ولذلك يختلف فهم الجملة عن فهم النص وإن كانا متكاملين " [39] .

ويرى الدكتور (سعيد بحيري) : " أن نحو النص يعتمد على أغلب المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في نحو الجملة ، إذ يرتكز نحو النص عليها أيضا ارتكازا شديدا إلى الحد الذي يستحيل معه الفصل بينهما ، غير أن تجاوز نحو النص حدود الجملة في التحليل يسمح بطرح إمكانات متعددة للفهم وفضاءات أرحب للتفسير " [40] ، ويمكننا

القول إن نحو الجملة لم يعد كافيا حاجة المحلل اللغوي ، فأوجه الترابط التي أفرزتها التحليلات على مستوى الجملة فقط لم تعد كافية لتغطية مستوى النص [41] .

بينما يخالف الدكتور سعيد بحيري هذا الرأي فهو يرى صعوبة قبوله ، إذ لا يقدم الأسباب الحقيقية لظهور هذا العلم (نحو النص) لأن النص في الحقيقة يرتكز على عدة اعتبارات تجعله يتجاوز حد الجملة الجزئي ، منها البحث عن ائتلاف المعنى أيضا بين التراكيب الأساسية داخل الاستعمالات اللغوية ، والإشارة إلى عملية الفهم والتأثير ، والكشف عن الروابط الداخلية في النص والروابط الخارجية خارج النص ، والربط بين التراكيب .... وغير ذلك من الاعتبارات [42] .

وقدم (بوجراند) كما تقدم مقارنة بين النص والجملة بصورة يجب معها الخروج من التحليل الجملي إلى التحليل النصي . إن تعريفات النص لم تتخل عن الجملة وأنها لا زالت تستخدم الجملة كوحدة أساسية ، فهذا (فان دايك) يشير إلى : " أن الجمل يمكن أن تتعلق بدلالة أو بمعنى جمل أخرى من نفس العبارة ، حتى ولو كان ذلك ليس دائما مشابها في شيء لمعاني القضايا وتركيبها ، والجمل المؤلفة ، وهناك أسباب أدت بنا إلى أن نسلم بأن العبارات المنطوقة يجب أن تعاد صياغتها تبعا لوحدة أوسع ما تكون وأعني بذلك المتن أو النص " [43] ، ويرى (هاليداي) و (رقية حسن) : " أنه متى توقف تفسير الجملة على الرجوع إلى جملة أخرى سابقة أو لاحقة ، فإن الجملة ـ حينذاك ـ تكون قد انتقلت إلى دائرة النص " [44] ، وقد حاول (بتوفي) أن يناقش تلك العلاقات بين الجملة والنص مناقشة مستفيضة ، ورأى كغيره من العلماء النص : أن الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي ، حيث لا بد من أن يتجه الوصف في الحكم على وحدة الجملة من وصفها في إطار وحدة كبرى هي النص، وكذلك حاول (سوينسكي) حيث قال : " إن صعوبات تحديد مصطلح جملة معروفة ما دام المرء لا يتشبث بتعريف معين للجملة بأنه لا يمكن أن يفصل- بلا ريب - الجملة عن النص" [45] .

ويرى الدكتور محمد الهادي الطرابلسي أن النص كل أجزائه الصغرى هي الجمل المستقلة [46] .

إن العرض الموضوعي يؤكد عدم استغناء الجملة عن النص ، والنص عن الجملة فالنص قائم على الجملة ، بيد أن النحو على مستوى الجملة لا يقدم العلاقات بين

الجمل بصورة كافية كما يقدمها علم النص ، وكذلك الجملة تمثل الدلالة الجزئية لا الكلية ، إضافة إلى أن الجملة المجردة عن السياق لا تقدم شيئا سوى معان معجمية للكلمات الموجودة في الجملة ، على حين الوحدة النصية في الغالب وفي وجود السياق تقدم الدلالة الكاملة .

ونتفق أخيرا على أن كل جمل متتالية تشكل نصا شريطة وجود ترابط دلالي ، فالجمل ليست إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص ودلالة الجملة بمفردها لا تحقق ترابط النص إلا بتوافر معايير النصية السبعة التي حددها (بوجراند) السبك ووسائله ، والتماسك وأدواته ، والقصد ، والقبول ، ورعاية الموقف ، والتناص ، والإعلامية ، فلا يمكن تفسير ظواهر داخل إطار جملة مفردة بل يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا من خلال ما سمي بالوحدة الكلية (النص) وهذا ما عني به علم النص .

(نحو النص) و (نحو الجملة)

مصطلح (نحو النص) واحد من المصطلحات التي حددت لنفسها هدفا واحدا ، وهو الوصف والدراسة اللغوية للأبنية النصية ، وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي : " ويعد فان دايك أبرز من أولى نحو النص عناية غير محدودة ، وقدم تصورات جوهرية في بحوثه عن تحليل النص " [47] .

ويجب الإشارة إلى : " أن (نحو النص) هو النحو الذي يتخذ النص كله وحدة للتحليل ، وليست الجملة ، كما كانت الحال في الأنحاء السابقة عليه ، والتي رفت بنحو الجملة " [48] .

والسؤال المطروح : لم هذه النقلة من نحو الجملة إلى نحو النص ؟ ظهرت الحاجة الماسة إلى نحو النص حين أخذ أصحاب الاتجاه النصي يبحثون الجوانب الواجب توافرها في دراسة النص ، والمهام التي يمكن أن يؤديها نحو النص : " فالكثير من الدراسات اللغوية الدائرة في فلك نحو الجملة أهملت الجانب الدلالي أو لم تعن به عناية كافية ، كما هي الحال في الدراسات البلومفيلدية أول أمرها " [49] مما جعل علماء لسانيات النص يسعون إلى تلافي هذا القصور في دراستهم للنص .

ويتضح ذلك في تعليل فان دايك حين يقول : " في كل الأنحاء السابقة على نحو النص وصف للأبنية اللغوية ، ولكنه لم يعن بالجوانب الدلالية عناية كافية ؛ مما جعل علماء النص يرون أن البحث الشكلي للأبنية اللغوية ما زال مقتصرا على وصف الجملة ، بينما يتضح من يوم إلى آخر جوانب كثيرة لهذه الأبنية وبخاصة الجوانب الدلالية ، لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو الخطاب أو نحو النص " [50] كذلك : " نجد أن نحو الجملة أهمل السياق الاجتماعي ، وهو سياق على قدر كبير من الأهمية في الدراسة اللغوية " [51] .

ويؤكد الدكتور سعيد مصلوح أهمية الانتقال من الجملة إلى النص ، إذ يقول : " إن الفهم الحق للظاهرة اللسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية وليس اجتزاء والبحث عن نماذجها وتهميش دراسة المعنى ، كما ظهر في اللسانيات البلومفيلدية أول أمرها ، ومن ثم كان التمرد على نحو الجملة والاتجاه إلى نحو النص أمرا متوقعا " [52]

من خلال ما سبق نجد أن الدكتور سعيد مصلوح يؤكد أهمية الجانبين الدلالي والمقامي ، محاولا تحديد الحاجة إلى نحو النص مشيرا إلى أن النصوص ودراستها : " هي دراسة للمادة الطبيعية التي توصلنا إلى فهم أمثل لظاهرة اللغة ؛ لأن الناس لا تنطق حين تنطق ، ولا تكتب حين تكتب جملا أو تتابعا من الجمل ، ولكنها تعبر عن الموقف اللغوي الحي من خلال حوار معقد متعدد الأطراف وتعقد المقامات ... وتتشابك العلاقات في نسيج معقد بين الشكل والمضمون على نحو يصبح فيه رد الأمر كله إلى الجمل أو نماذج الجمل تجاهلا للظاهرة المدروسة ، وردا لها إلى بساطة مصطنعة تخل بجوهرها ، وتفضي إلى عزل السياقات المقالية والمقامية والأطر الثقافية ، واعتبارها أمرا قائما خارج النحو وطارئا عليه " [53] .

فالنقلة من (نحو الجملة) إلى نحو النص ليست مجرد نقلة حجمية (من الجملة إلى النص) وإنما أيضا نقلة في المنهج وأدواته وإجراءاته وأهدافه [54] .

ويخالف الدكتور سعيد بحيري الانتقادات التي وجهت إلى نحو الجملة محاولة طرح إنجازاته لتقديم هذا النحو الجديد (نحو النص) فلا يعني في رأيه وجود نحو جديد أن نحو الجملة لم تعد له قيمة وأنه قد عفا عليه الزمن ، وأن كل هذا التراث النحوي الضخم السابق لأجيال متعددة لم يعد له مكان إلى غير ذلك من عبارات التحقير والنبذ ، فعلماء

لغة النص قد انصب جهدهم في وضع تصورات جديدة ذات أهداف معينة ، وكان عليهم أن يجربوا ما لديهم من إمكانات ووسائل وأدوات ، ولما لم تسعفهم في استيعاب تصوراتهم وتحقيق أهدافهم عبروا عن ذلك بالانتقال من شكل من أشكال التحليل اللغوي إلى شكل آخر [55] .

" إن نحو النص يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل ، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية ، ويحاول أن يقوم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها ، وبعبارة موجزة قد حددت للنص مهام بعينها لا يمكن أن ينجزها بدقة إذا التزم حد الجملة " [56] .

" وقد عني علم اللغة النصي في دراسته لنحو النص بظواهر تركيبية نصية مختلفة ، منها علاقات التماسك النحوي النصي ، وأبنية التطابق والتقابل ، والتراكيب المحورية والتراكيب المجتزأة وحالات الحذف ، والجمل المفسرة ، التحويل إلى الضمير ، والتنويعات التركيبية وتوزيعها في نصوص فردية ، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة ، والتي لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دقيقا إلا من خلال وحدة النص الكلية " [57] .

ولا يمكن القول بأن نحو الجملة لم يعرض لهذه المسائل ، فقد تناولها في إطار أهداف محددة ولكن بعد اتساع مجال البحث وإدخال تصورات أكثر شمولية ، وبذلك يكون من الضروري وضع عدة نماذج للوصف والتحليل لا تتقيد بأهداف نحو الجملة ، فقد تغيرت الأهداف ، وهي في تغير مستمر ما دام هناك عجز من أشكال الوصف المطروحة لتقديم تفسيرات مقبولة [58] .

إن الصلة بين نحو الجملة ونحو النص وثيقة إلى الحد الذي لم تنجح معه كل محاولات التمييز بينهما ، إلا أن ذلك لا يعني الإخفاق في وضع تصورات واضحة عن مهام نحو النص ، ويرى فان دايك مثلا أن نحو الجملة (GS) يشكل جزءا (كما) غير قليل من نحو النص (GT) ، وأن أهم مهمة لنحو النص هي صياغة قواعد تمكننا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح [59] .

ويرى (فان دايك) أيضا أن كتب نحو الجملة القائمة لم تقدم إلا نماذج غير كاملة لهذه الكفاءة اللغوية وإن وصف الأبنية النصية يتجاوز وصف جمل متوالية ، "وأن مستخدم اللغة لا يقن بحق لقواعد إنتاج الجملة ، غير أنه إذا كان عليه أن ينتج نصا بوصفه بناء متماسكا ، فإن كفاءته اللغوية يجب أن تتضمن قواعد نصية أيضا " [60] .

وهكذا نلحظ أن نحو النص يراد منه تحقيق هدف جديد يتجاوز قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النص " ونحو النص إطار شامل يضم أشكالا مختلفة من الأنحاء التي تنصب على النص ، غير أنها تختلف اختلافا شديدا باختلافات الاتجاهات اللغوية والأصول التي قامت عليها .

ومن هذه الأنحاء النحو التفسيري للنص ، الذي يحلل عناصر النص (أو مكوناته) وأوجه الترابط النصي وتدخله أيضا تلك البحوث التي تعالج أبنية النص ومكوناته على أسس تركيبية في نصوص القص والسرد [61] .

ويرى (سوينسكي) أنه بينما تنحصر هذه الاتجاهات في الغالب في أبنية نصية مثل (تأليف النص وتتابع الباعث (الحافز) وتابع الحدث) فإن نحو النص بوجه خاص ، بمفهوم ضيق له ، في أبنية صغرى نصية (مثل علاقات الربط الأساسية ، والإحالة المصاحبة ، والتماسك الدلالي والربط النحوي) [62] .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن نحو النص " لا يقر للجملة بالاستقلال وأن نحو الجملة غير كاف لوصف تتابعات كبرى متجاوزة الجملة . وظواهر تتعلق ببنية النص ككل ، وأنه لا بد أن يشتمل النحو على المقترح ليكون كافيا للوصف والتحليل على مقولات نحوية ، وينبغي في إطار هذا التصور أن يعاد تحليل ظواهر عولجت في نحو الجملة ، وبالتالي أن يعاد تفسيرها في إطار كلية النص أو وحدة النص ، ومن هذه الظواهر الفصل والوصل ، والعلاقات النحوية الدلالية ، والتمييز بين العطف وتبعية الجمل [63] .

وليس من اليسير أن نحدد مهاما لنحو النص ، وذلك لصعوبة حصر التصورات المتباينة غاية التباين التي تأسست عليها جهود فريق كبير من الباحثين في مجال علم لغة النص بوجه عام " إذ إننا نجد أن مفهوم نحو النص يتسع أحيانا ويضيق أحيانا أخرى ، فقد التزم بعض الباحثين بحدود الامتداد الأفقي للجمل ، وعنوا بتحديد الوسائل التي

تحقق وحدة النص على هذا المستوى بصورة شكلية ، وعالجوا الظواهر اللغوية التي تتعلق بذلك المستوى معرضين عن أية صورة من صور الانتقال إلى مستويات أخرى ومن ثم كانوا أشد التصاقا بنحو الجملة "[64] .

الهوامش

(1) : مدخل إلى علم لغة النص : 5 .

(2) : ينظر : علم اللغة النصي : 1 / 37 .

(3) : لسان العرب : 6 / 4443 .

(4) : علم لغة النص : 101 .

(5) : نقلا عن محمد العبد ، من مقال حبك النص : 54 ، 96 / 55 .

(6) : المرجع نفسه : 54 ـ 55 .

(7) : دراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات : 62 .

(8) : دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة : 78 .

(9) : علم لغة النص : 108 .

(10) : لسانيات النص : 23 .

(11) : نقلا عن سعيد يقطين ، انفتاح النص الروائي : 12 .

(12) : علم لغة النص 109 ـ 110 .

(13) : نسيج النص : 12 .

(14) : لسانيات النص : 12 .

(15) : علم اللغة والدراسات الأدبية : 188 .

(16) : المرجع نفسه : 188 .

(17) : نحو النص في ضوء التحليل اللساني : 35 .

(18) : النص والخطاب والإجراء : 64 .

(19) : اللغة والإبداع الأدبي : 37 .

(20) : علم اللغة النصي : 1 / 32 .

(21) : مدخل إلى علم لغة النص : 6 ، 7 .

(22) : علم لغة النص : 109 .

(23) : علم اللغة والدراسات الأدبية : 190 .

(24) : ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي : 23 ، 238 .

(25) : النص الخطاب والإجراء : المقدمة : 8 .

(26) : علم لغة النص : 146 .

(27) : المرجع نفسه : 105 .

(28) : مدخل إلى علم لغة النص : 16 .

(29) : برند شبلنر : مرجع سابق : 16 .

(30) : علم اللغة والدراسات الأدبية : 16 ، 17 .

(31) : علم لغة النص : 140 .

(32) : اللغة والإبداع الأدبي : 33 .

(33) : نحو النص في ضوء التحليل اللساني : 9 .

(34) : ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي : 240 .

(35) : البديع بين البلاغة واللسانيات النصية : 67 .

(*) : يرجع الدكتور سعيد بحيري مصطلح تجاوز الجملة إلى جريماس ، تنظر ترجمة كتاب المدخل إلى علم لغة النص : هامش 19 .

(36) : مدخل إلى علم لغة النص : 19 .

(37) : النص الخطاب والإجراء : 89 وما بعدها .

(38) : علم اللغة النصي : 1 / 51 وما بعدها .

(39) : نسيج النص : 19 .

(40) : دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة : 77 .

(41) : نسيج النص: 15 ، ولسانيات النص : 29 ، وعلم اللغة والدراسات الأدبية : 184

(42) : علم لغة النص : 104 ـ 105 .

(43) : النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي) : 19 .

(44) : نقلا عن البديع بين البلاغة واللسانيات النصية : 69 .

(45) : علم لغة النص : 138 ـ 139 .

(46) : ينظر : خصائص الأسلوب في الشوقيات : 510 .

(47) : علم لغة النص : 135 .

(48) : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية : 66 .

(49) : من نحو الجملة إلى نحو النص : 413 .

(50) : ينظر : علم لغة النص : 133 .

(51) : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية : 67 .

(52) : من نحو الجملة إلى نحو النص : 413 .

(53) : المرجع نفسه : 413 .

(54) : ينظر : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية : 66 .

(55) : ينظر : علم لغة النص : 133 .

(56) : المرجع نفسه : 134 .

(57) : اللغة والإبداع الأدبي : 33 .

(58) : ينظر : علم لغة النص : 135 .

(59) : نقلا عن : علم لغة النص : 135 .

(60) : نقلا عن : علم لغة النص : 136 .

(61) : ينظر : المرجع نفسه : 160 .

(62) : المرجع نفسه : 150 .

(63) : ينظر : المرجع نفسه : 154 .

(64) : المرجع نفسه : 160 .

المصادر والمراجع :

الكتب المطبوعة :

(1) البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية : عبد المجيد جميل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1998

(2) خصائص الأسلوب في الشوقيات : محمد الهادي الطرابلسي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1996 م .

(3) دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة : سعيد حسن بحيري ، زهراء الشرق ، القاهرة ، د . ت .

(4) ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي (دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة) : سعيد حسن بحيري ، زهراء الشرق ، القاهرة ، د . ت .

(5) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات : سعيد حسن بحيري ، لونجمان ، القاهرة ، 1997

(6) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : صبحي إبراهيم الفقي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000 م .

(7) علم اللغة والدراسات الأدبية : برند شبلنر ، ترجمة محمود جاد الرب ، الدار الفنية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1987 م .

(8) لسان العرب : محمد بن مكرم ، ابن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 3 ، د . ت .

(9) لسانيات النص : محمد خطابي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء ، 1991 م .

(10) اللغة والإبداع الأدبي : محمد العبد ، دار الفكر ، القاهرة ، 1983 م .

(11) مدخل إلى علم لغة النص : هاينه مان فولفجانج ، وديتر فيهفجر ، ترجمه وعلق عليه ومهد له د . سعيد بحيري ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2004 م .

(12) من نحو الجملة إلى نحو النص : سعد مصلوح ، منشورات جامعة الكويت ، 1990 م .

(13) نسيج النص (بحث ما يكون في الملفوظ نصا) : الأزهر الزناد ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء ، 1993 م .

(14) النص والخطاب والإجراء : روبرت دي بوجراند ، ترجمة تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1998 م .

الدوريات :

(15) حبك النص : محمد العبد ، مجلة فصول ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، عدد 59 ، ربيع 2002 .

الرسائل الجامعية :

(16) دراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات : مصطفى صلاح قطب ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، دار العلوم ، 1996 م .